كانوا قايلين بزيادة لا وما ذكره في البيت بنا على نصب بزجع
وقد قيل ان المروي فيه الرفع على الاستيناف او على ان الواو
حالية نشد وذا او بتقدير مبتدا ولا فساد فيه من جهة المعنى
كما توهمه فانه على هذا يكون اوصاه بتخصيص نفسه بافادته
دون الاجانب ولا محذور فيه على انه لو سلم فلا باس به فان
خطا الرجل في المعنى لا يضر وانما الممتنع منهم الخطا في الالفاظ
والكلام في الابيات المذكورة مفصل في الكشاف وشرحه وما
الوم البيض الا تشحرا اذا راين الشمط المنورا الذي رواه ابو
عبيدة الشمط القفندرا وهو القبيح وتونز ايته واصله قفندر
وهو العظيم الهامة وفسره في امالي ثعلب بشيب القفا وفي فقه
اللغة انه الرجل الضخم وقد يعقب فيه والعوام تزعم انه اسم نجم
ولا اصل له وبني مثال من كرر الفعل على فعال ان قيل ان
ما ذكره من التفرقة لا تعرفه النحاة فان صبور وصبار ومضراب
وضراب عندهم بمعنى قلت ما ذكره هو المشهور الا اني رايت في كتاب
بغية الامل في شرح الجمل لابي بكر ابن طلحة ان امثلة المبالغة
متفاوتة ففعول لمن كثر منه الفعل وفعال لمن صار له صناعة
ومفعال لمن صار له كالالة وفعيل لمن صار له كالطبيعة وفعل
لمن صار له كالعادة اه وقد تعقب بانه لم ينقله احد من النحويين
وانه يليق حمله عليه ما راه في كثرة فعال في الصنايع كخياط ومفعال
في الالة وفعيل في افعال الطبيعة كبخيل وكريم وفعل من العادات
كصلف وهذا اعتراض من تلقين الجواب كقوله تعالى ما غرك

بربك

بربك الكريم ومن صيغ المبالغة ما جا على وزن اسم الالة كمجار
ومسعر حرب وفي شرح مقامات الزمخشري قوله المعطاء الكثير العطا
كالمهذار من الهذيه ويستوي فيه الرجل والمراة وهو على وزن
الالات كالمفتاح وسيل بعض اهل اللغة عن قوله تعالى وما
ربك بظلام للعبيد ورد على وزن فعال الذي صيغ للتكثير
وهو سبحانه منزه عن الظلم اليسير فاجاب بان اقل القليل
من الظلم لو ورد منه وقد جل سبحانه عنه لكان كثيرا لاستغنايه
عن فعله وتنزهه عن قبحه وهذا كما يقال زلة العالم
كبيرة في هذه الاية وجوه منها هذا او هو كما قيل حسنات الابرار
سيات المقربين ومنها ان العدول الى صيغة المبالغة للتنبيه
على ان شانه تعالى يقتضي ان كل وصف يثبت له يبلغ حد
الكمال واختاره بعض المتاخرين قيل ولا يرد عليه ان هذا في
صفات الكمال واما صفات النقص السلبيه التي تنزه عنها ساحة
جلاله فلا يلزم فيها ما ذكر لان كل صفة يثبت له تعالى ولو فرضا
تصير كمالية فتامل واجاب القاضي بان كثرة العبيد تستلزم
كثرة الظلم والمبالغة راجعة الى الكم واورد عليه ان نفي مبالغة
الظلم لا يستلزم نفي اصله بل ربما تدل على خلافه بدليل
الخطاب وبرجوع النفي الى القيد ورفع الايجاب الكلي لا ينافي
الايجاب الجزي واجيب عنه بانه قصد به نفي الظلم لجنس
العبيد وهو يستلزم ان لا يظلم واحد منهم فيفيد عموم النفي
قيل الا ان يقصد نفي المبالغة المبالغة في النفي وفيه ان المبالغة

Copyright © King Saud University